

مذكرة تقديمية 2020 - 2

مشروع مرسوم متعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على العدس

ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى عرض الوضعية الحالية للسوق الوطني والعالمي من مادة العدس وإلى تقدير الثمن المرجعي عند استيراد هذا المنتج وكذا تحديد نسبة رسم الاستيراد المقترح والذي سيتمكن من ضمان التزويد العادي للسوق الداخلي من هذا المنتج.

1. السوق الداخلي

بلغ مستوى المخزون من العدس المصرح به لذا المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني من طرف الفاعلين ، في 1 مارس 2020 ، ما يقرب من 86 ألف قنطار ، أي ما يعادل شهرين من الاستهلاك الوطني. ويتكون المخزون بشكل رئيسي من الواردات التي تبلغ 320 ألف قنطار ، مصرح بها لذا المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني بين 1 غشت 2019 و 15 مارس 2020. هذه الواردات من العدس على العموم تستهلك مباشرة في السوق ولا يتم تخزينها إلا قليلاً من قبل المستوردين. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الوطني من العدس لموسم 2019 يبلغ حوالي 370 ألف قنطار.

يتراوح سعر بيع العدس، البيع بالجملة، في الأسواق و رحبة الحبوب بين 8.5 و 10.5 درهم للقنطار للمنتجات المحلية و 11 و 12 درهم للقنطار للمنتجات المستوردة. سجلت هذه الأسعار اتجاهًا تصاعديًا منذ يونيو 2019.

2. السوق العالمي

تميز السوق العالمي، طيلة موسم 2020/2019، بارتفاع مهول في الأسعار. ويعود هذا الارتفاع في الأسعار منذ نهاية يناير 2020 بشكل رئيسي إلى تأثير انتشار Covid 19 على سوق المواد الأولية وارتفاع قيمة الدولار الكندي.

3. تقدير سعر تكلفة القمح الطري عند الخروج من الميناء

مع مستوى رسوم الاستيراد الحالية (40%) ومع مراعاة أسعار CAF الحالية (600 دولار أمريكي لطن من أصل كندي)، يبلغ سعر تكلفة العدس، عند الخروج من الميناء المغربي، حوالي 1000 درهم للقنطار. وتجدر الإشارة إلى أن واردات من العدس تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 20%. بعد تعليق رسوم الاستيراد ستكون تكلفة الاستيراد حوالي 720 درهم / للقنطار.

الكندي	منشأ العدس
345	ثمن CAF (الدولار /طن)
	تكلفة الاستيراد درهم / للقنطار:
994	رسم الاستيراد 40 % مع الرسم الضريبي 20 % (المطبق حاليا)
716	وقف استيفاء رسم الاستيراد مع الرسم الضريبي 20 % (المقترح حاليا)

سعر الصرف : 9.6431 درهم/الدولار الأمريكي

خلاصة

أخذا بعين الاعتبار احتمالات انخفاض الإنتاج الوطني لسنة 2020 والوضع الاقتصادي الدولي المرتبط بجائحة Covid 19، ومن أجل ضمان التزويد المنتظم للسوق الوطني من العدس، يوصى بتعليق الرسوم على استيراد ابتداء من 1 أبريل 2020.

وزير الاقتصاد والمالية
وأصلاح التجارة

إمضاء: محمد بنشعبون

2020-2027

يتعلق بوقف استيفاء

مرسوم رقم
رسم الاستيراد المفروض على العدس

رئيس الحكومة

بناء على البند 1 من المادة 4 من قانون المالية رقم 25.00 عن الفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر 2000 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.241 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000) بتحديد تعريف الرسوم الجمركية الواجب استيفاؤها عند الاستيراد، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة التي تتولى تحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الموافق عليها بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977). كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل 5 منها؛

والمادة 2 من المادة 19-70 لسنة المالية 2020 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-19-125 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019) ولاسيما البند 1 بالمادة 2 منه؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في

رسم ما يلي:

المادة الأولى

استثناء من أحكام البند 1 من المادة 4 من قانون المالية رقم 25.00 عن الفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر 2000 المذكور أعلاه، يوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على العدس المصنف بالبند التعريفي رقم 0713.40.90.10 وذلك ابتداء من فاتح ابريل 2020.

المادة 2

يطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه مع مراعاة أحكام الفصل 13 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

المادة 3

يسند إلى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

الرباط، في (.....)

رئيس الحكومة

وقعه بالعطف

وزير الاقتصاد والمالية
وزير الإدارة
وإصلاح الإدارة

امضاء: محمد بنشعرون

وزير الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه
والغابات

وزير الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه
والغابات

وزير الصناعة والتجارة
والاقتصاد الأخضر والرقمي

وزير الصناعة والتجارة
والاقتصاد الأخضر والرقمي

امضاء: مولاي حفيظ العلمي